الثورة الفرنسية : ثورة أم حرب أهلية ؟

فردريك معتوق(*)

جميع الحروب الأهلية التي ظهرت بعد ثورة 1789 الفرنسية مدينة لهذه الثورة بشيء ما. ذلك أن الحرب الداخلية أينما وقعت، منذ هذا التاريخ فصاعداً، سوف لن تتّسم بالمعنى أو بالبنيان المعرفي نفسه الذي كانت تتّسم به قبل ظهور الثورة الفرنسية.

فالقطيعة واضحة، في هذا الشأن، في بنية الحروب الأهلية في الغرب، قبل وبعد هذا الحدث الذي غيّر معطيات العمل السياسي، جذرياً، عبر العالم. ذلك أن طبيعة هذه الحروب سوف تصبح، بعد هذا التاريخ، مرهونة بثنائية جديدة، هي ثنائية السياسي/ الإيديولوجي. حيث أصبح هدف صانعي الحرب الداخلية ليس الاستيلاء على سلطة توزيع الخيرات المادية، بل أيضاً الاستيلاء على سلطة الأفكار. من هنا تلازم ظهور هذا النوع من النزاعات، بعد 1789، مع ظهور برنامج للإصلاحات الاجتماعية والسياسية عند هذا الطرف أو ذاك من المتخاصمين على السلطة، أو عند الاثنين معاً.

فالحرب القبليّة، كما الحرب الفيودالية، كانت تدور سابقاً حول أشخاص من الخاصة (ملك، أمير، دوق، إلخ)، الأمر الذي لم يكن يؤدي فعلاً إلى شطر الخلية الداخلية إلى شطرين، على صعيد العامة. ذلك أن عامة الناس كانت تكتفي إذّاك باتباع زعيم القبيلة أو العشيرة أو العاهل المنتمي إلى سلالة ملكية دون أن تتماهى معه في تبنّي أهداف هذه الحرب أو هذا الصراع العسكري الداخلي. فالأعمال الحربية كانت غير قادرة، بمفردها، على صهر الإرادات وجمع نوايا ومصالح الخاصة والعامة في ما يتعلّق بالحروب التي كانا يخوضانها جنباً إلى جنب قبل الثورة الفرنسية.

فالفلاح الغربي أو الراعي الشرقي لم يكن يتساوى موضوعياً، من حيث مصلحته

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

في الحرب الداخلية القبلية أو الفيودالية، مع صاحب السلطان في هذه الحرب.

لم يكن هناك من قضية مشتركة بين الفلاح الفرنسي أو البريطاني، على سبيل المثال، وبين صاحب النبالة الذاهب إلى الحرب للدفاع عن مصالح نبالته وأسرته الحاكمة في الأرض والخيرات الطبيعية والإنسانية المشتقة عنها. فالإقطاعي الفرنسي أو الألماني أو البريطاني، خلال النزاعات الداخلية الأوروبية، كان يقاتل للدفاع عن أرضه، في حين أن الفلاح الذي كان مرغماً على القتال إلى جانبه لم يكن يعمل سوى لمصلحة الأول ولتحسين مكتسباته.

فحرب المئة سنة التي دارت رحاها بين 1337 و1453، لم تقم بتاتاً على أي برنامج كان. إذ كانت البنية الفوقية، الفرنسية ـ الإنكليزية، تتصارع سياسياً وعسكرياً وقانونياً، في ظل دور وسيط كانت تلعبه السلطة البابوية، بينما كانت البنية التحتية، الشعبية والعسكرية، تشارك في المعارك فقط من منطلق مناصرة أمرائها وملوكها الإلزامية. فالخيار الاستراتيجي للحرب الداخلية، آنذاك، لم يكن خياراً شعبياً، بل كان خيار النبلاء الحصري.

من هنا تشكّل حرب المئة سنة، الفاقدة لأي عصب شعبي والإقطاعية حتى العظم، إحدى أسطع النماذج للحرب الداخلية اللاإيديولوجية بالمعنى الصراعي للكلمة. فهي كانت تدور في وعاء مقفل ولا تبغي مراجعة أو مناقضة بنية التفكير السياسي القروسطية أو بنية العمل السياسي الخاصة بتلك العصور. كانت حرب المئة سنة بمثابة حرب هدفها تصحيح ميزان القوى السياسية الفيودالي لا إلغاؤه، حيث كانت تتواجه مصالح فيودالية إنكليزية مع أخرى فرنسية، في إطار حرب مغلقة. ولذلك أيضاً لن تتخطّى حرب المئة سنة المعادلة المثلّثة للحروب التقليدية، والتي كان يتواجه فيها تارة ملك مع دوق، وتارة أخرى ملك مع ملك آخر، وطوراً قومس مع دوق.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى لحظة جان دارك، البطلة الشعبية الفرنسية التي انتفضت إذّاك على جيوش الاحتلال الإنكليزية والتي تمكّن من القبض عليها أمير بيدفورد البريطاني، فقام بتسليمها، باطمئنان فيودالي كامل، إلى محكمة فرنسية يشرف عليها ملك فرنسا، الخصم في ساحة القتال. مما يعني أن مصلحة الفريق الفيودالي الإنكليزي كانت قد تناسقت مع مصلحة الفريق الفيودالي الفرنسي، فتعامل الاثنان بمنهج واحد مع ظاهرة جان دارك، الشعبية والناتئة. فكانت النتيجة أن حُكِمَ على هذه الأخيرة بالحرق حيّة على منصّة، حيث إنها كانت تشكّل خطراً إيديولوجياً على النبالتين الفيوداليتين معاً، على المدى البعيد.

أما حرب الثلاثين سنة (1618- 1648) والتي كان مسرحها أراضي ألمانيا الواسعة، فقد اندرجت هي أيضاً في إطار المعادلة الثلاثية إياها. فالمصالح المهدّدة آنذاك لم تكن مصالح شعبية أو فلاحية، بل مصالح الأمراء والأمبراطور. وقد أشار في هذا السياق

مؤرخ فرنسي إلى أن حرب الثلاثين سنة قد تسبّبت بإفقار لا مثيل له أُصيب به الفلاحون الألمان، بينما تمكنت النبالة الألمانية، عبر عمليات بيع وشراء وإعادة تأهيل عقارات زراعية، من تحقيق أقصى الأرباح الاقتصادية من هذه الحرب، أسوة بالمكتسبات السياسية التي جنتها منها[1].

فالحرب المقدسة التي ادعّى كل من المتخاصمين، الكاثوليكي والبروتستانتي، خوضها، كانت مجرد وهم وتمويه تخفّت تحته مصالح النبالة الألمانية السياسية والاقتصادية خلال القرن السابع عشر، والتي كانت مشابهة بنيوياً لمصالح النبالتين الفرنسية والإنكليزية إبان حرب المئة سنة والتي خيضت قبل ثلاثة قرون.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن برنامج الإصلاحات السياسية الذي تمخّضت عنه اتفاقات ويستفاليا (1648) التي أنهت حرب الثلاثين سنة لم يكن سوى برنامج إعادة تأهيل سياسية واقتصادية للنبالة الأميرية الألمانية مقابل النبالة الأمبراطورية الألمانية. فالمصلحة الشعبية كانت غائبة تمام الغياب في هذه الاتفاقات. تُركت لها فقط حرية المعتقد الديني، كمكسب خيالي، في حين أن المصالح الاقتصادية والمادية كانت من نصيب الأمراء والنبلاء.

ومبدأ «لكلّ أمير رعيّة من دينه»[2] والذي كان في أساس المصالحة الويستفالية، كما وُصفت في حينه، دلالة واضحة على مآل الحرب الداخلية الألمانية الحقيقي. حيث إن المطلب الديني (والذي شكّل المطلب الأول لحرب الثلاثين سنة المعروفة أيضاً بالحرب الدينية الكبرى) أضحى، عند عقد اتفاقيات الصلح، مطلباً ملحقاً بالمصالح الأميرية والنبيلة، بينما الذين تقاتلوا في سبيل تحقيقه وقدموا أرواحهم فداء عنه كانوا، في ساحات المعركة مقاتلين فلاحين ألمان. فتجيير النتيجة جاء لمصلحة النبالة وغدا المطلب الديني قيداً سياسياً لأبناء الشعب، في حين أنه كان يهدف، عندما تمّ رفعه، إلى تحرير أبناء هذا الشعب.

لم تخسر فقط العامة الألمانية مدخراتها وأراضيها في الأرياف والمدن (فقد هلك خلال حرب الثلاثين سنة 40% من سكان الأرياف الألمانية و30% من سكان المدن) بل أيضاً استقلاليتها السياسية، إذ رُبِطَ، بشكل إلزامي، كل قطيع طائفي بأميره، أمير المقاطعة والعباد.

1 ـ القطيعة المعرفية

برفعهم السلاح «باسم الشعب» وبمبادرتهم إلى محاربة فرنسيين آخرين يتمتعون

---

(1) Georges LIVET: **La Guerre de Trente Ans,** coll. Que sais-je ?, P.U.F., Paris, 1983, p. 70.

(2) باللاتينية، لغة الديبلوماسية آنذاك: cujus regio, ejus religio.

بامتيازات سياسية واجتماعية لا مبرّر لها وبوقوفهم في وجه الدولة الملكية القائمة، وضع الثوّار الفرنسيون عام 1789 شرعية جديدة للحرب الداخلية. إذ بينما كانت شرعية الحرب الداخلية، قبلها، شرعية نبيلة وأرستقراطية وحتى بابوية، أصبحت شرعية الحرب الداخلية الفرنسية الجديدة شرعية شعبية.

فالحرب الداخلية، القبلية والفيودالية النسيج، تقوم على قاعدة صراع سياسي ذي الأبعاد الاقتصادية. أما الحرب الأهلية الجديدة (والتي أطلق عليها تسمية ثورة لأنها نجحت) فهي صراع بين أهل دولة واحدة، يقوم على قاعدة افتراق في الرؤى الإيديولوجية ذات التعبير السياسي والاجتماعي.

يستحيل تحديد الحرب الأهلية خارج إطار الوجود الفعلي والموضوعي لمجتمع مدني؛ أما الحرب الداخلية، القبلية والفيودالية، فتدور في فلك لا وجود للمجتمع المدني فيه. والثورة الفرنسية كانت حرباً أهلية فرنسية وليست مجرد حرب داخلية فرنسية لأنها حصلت في البلد الذي تبلور فيها جنين المجتمع المدني قبل سواه من البلدان الأوروبية المجاورة، في القانون والممارسة على حد سواء.

فحتى 1789 شكّلت الحرب الداخلية، أينما وقعت، مونولوغاً إيديولوجياً دموياً، بمعنى أنها شهدت باستمرار اقتتال فريقين ينتميان إلى مجموعة واحدة متجانسة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

أما الحرب الأهلية ـ والأصحّ الحرب المدنية ـ فقد أدخلت على الصراعات الداخلية السياسية عنصراً جديداً جعلها صراعات حواريّة. فالعنف المسلّح الذي قامت عليه جاء في سياق تصادم مجموعتين ـ كتلتين تتميز كل واحدة منهما بنسقها الاجتماعي ـ السياسي والإيديولوجي الخاص.

فالإرادة السياسية، القتالية، لم تكن إرادة موحّدة، بل إن استراتيجيتين قتاليتين تصادمتا في ما بينهما إذّاك. وقد نقول اليوم بأن إيديولوجيتين قد تصادمتا حينذاك، عام 1789، علماً بأن الكلمة لم تكن قد شهدت الغور ولم تكن تعني ما تعنيه اليوم بالنسبة إلينا. ففي صراع 1789 الفرنسي قامت إيديولوجيا بورجوازية وشعبية في وجه إيديولوجيا النبالة والأرستقراطية.

وقد تصادمت الإيديولوجيتان، لأول مرة، بشكل استراتيجي وحاسم. فالصراع الإيديولوجي كان مكشوفاً. في حين أن الصراع الثوري الذي كان قد قاده كرومويل في بريطانيا، قبلها، كان قد اتسم بالاختلاف السياسي مع النظام الملكي، لكنه بقي رهن ارتباطاته الدينية الأساسية. وهذا ما لاحظه الكاتب الفرنسي فرانسوا فوريه الذي علّق على الأمر قائلاً: «يبيّن نموذج الثورة الإنكليزية أنه، على صعيد التعبئة كما على صعيد العمل الجماعي، بقيت مرجعية الأذهان مرجعية دينية. فما يدشّنه الفرنسيون في هذا السياق في نهاية القرن الثامن عشر ليس جعل المجال السياسي مجالاً مدنياً وخاصاً

بالتفكير النقدي، بل السياسة الديمقراطية كإيديولوجيا وطنية»[3].

حركة التحرر السياسي الأميركية، والتي أدّت إلى نشر إعلان الاستقلال الأميركي الشهير عام 1776، لم تتّسم، هي أيضاً، بالطابع الإيديولوجي والديمقراطي الأممي الذي رسمه رجال ونساء الثورة الفرنسية عام 1789.

لم تشبه أي كوكبة سياسية كوكبة الثورة الفرنسية. وهذا، بالمناسبة، ما أوقع الفرنسيين في الحيرة. ففي إنكلترا كان الثوار قد قطعوا رأس الملك شارل الأول عام 1649، ولكن دون رفع برنامج تغيير اجتماعي وديمقراطي في العمق. أما في الولايات المتحدة الناشئة فقد سعى روّاد التحرير إلى حلّ مشكلة وطنية في المقام الأول. أما في فرنسا فإن المسألة المطروحة كانت إيديولوجية وشاملة، إذ كان يهدف الثوار الفرنسيون إلى تبديل كلّي في البنية المعرفية السائدة، بغية استبدالها ببنية مفاهيمية من طينة جديدة ومخالفة.

لذلك أدّت ضخامة المشروع المطروح إلى جانب غياب النموذج الإرشادي الجدير الاهتداء به، إلى فرز بطيء وتدريجي للإيديولوجيا «الثورية» الجديدة، المنبثقة من مصالح الطبقات البورجوازية والشعبية على السواء. فاستغرقت هذه العملية عقداً كاملاً من الزمن.

سُجِنَ الملك لويس السادس عشر في باريس برفقة أفراد عائلته في 21 حزيران/يونيو 1791، بعد محاولة فراره إلى الخارج، ولكن قرار قطع رأسه لم يتخذ سوى في تاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1791. علماً بأن جماهير باريس كانت تهتف له، في 17 تموز/يونيو 1789 أي بعد ثلاثة أيام على قيام الثورة الفرنسية: «ملكنا، والدنا»[4]. فالإيديولوجيا «الثورية» والتي انطلقت على أساس كونها منظومة مفاهيم معادية للنظام الملكي والنبالة تحوّلت تدريجاً إلى إيديولوجيا جمهورية مع تعاقب الأحداث وتبلور الأمور.

ففي آب/ أغسطس 1789 أعلن أهل الثورة إلغاء امتيازات النبالة وإلغاء عدد من وظائف البلاط الملكي. ثم انتقل الأمر إلى تأميم أملاك الإكليروس الفرنسي، بموجب قرار تمّ التصويت عليه في الجمعية العمومية الفرنسية (البرلمان) في تاريخ 12 تموز/يوليو 1790 حيث تمّ أيضاً الإعلان عن اعتماد دستور مدني جديد للإكليروس الفرنسي (بغية إبعاد هذا الأخير عن نفوذ البابوية في روما).

وتبيّن يوميات الثورة الفرنسية، الغنية جداً بالمفاجآت، كم أن الثوار في فرنسا كانوا يبادرون مبادرة، باحثين عن وضعية جديدة لتفكير جديد. فكانت تضاف في كل

(3) François FURET: **Penser la Révolution Française**, éd. Gallimard, Paris, 1978, p. 50.

(4) «Notre roi, notre père !».

يوم صفحة على المشروع الثوري. ولذلك، على الرغم من الطابع التاريخي لهذه الإيديولوجيا الجديدة، فإن نسيجها كان نسيجاً يومياً. فلو أن النموذج الإرشادي الإيديولوجي كان جاهزاً لما استغرقت العملية هذا الوقت الطويل ولانطفأت الثورة بعد بلوغ أهدافها السياسية الظاهرة واستبدال رموز السلطة بآخرين.

مع الثورة الفرنسية ـ التي امتدت أحداثها من 1789 إلى 1799ـ نحن أمام إيديولوجيا بورجوازية ـ شعبية فوّراة، تبحث عن بدائل. ذلك أن هدفها لم يكن فقط استبدال أهل السلطة بآخرين فحسب، بل إحلال إيديولوجيا جمورية وديمقراطية مكان إيديولوجيا النبالة القديمة (نبالة الثوب ـ الإكليروس ـ ونبالة الدم) في ميادين الحياة كافة.

كان يعمل الثوار على إحداث قطع مع البنية المعرفية السائدة سابقاً. وقد استُخْدِمَ لهذا الهدف تعبير النظام الجديد، بالمقارنة مع النظام القديم[5] الذي كان يشير إلى النظام الملكي السابق، نظام ما قبل الثورة. فحتى إعلان تأسيس الجمهورية الفرنسية، في تشرين الثاني/نوفمبر 1792، لم يكن يستخدم خطباء الثورة الفرنسية سوى هاتين التسميتين، الأمر الذي كان يعكس الحيرة المفاهيمية التي كانوا يعيشونها.

وكانت الأندية اليعقوبية والجيروندية المنتشرة في أنحاء فرنسا قاطبة تعمل على إشراك الفرنسيين كافة وعلى الإدلاء بآرائهم، عبر ممثليهم، في الجمعية العمومية الفرنسية. وقد تمخضت جميع هذه الجهود عن وضع الدستور الفرنسي الجديد في تاريخ 3 أيلول/سبتمبر 1791.

ذلك كله يعني كم كانت القطيعة صعبة ومتعثّرة. فالفريق المدني الثوري كان يعيش إيديولوجيته في الوقت نفسه الذي كان يفرزها فيه، أسبوعاً بأسبوع وشهراً تلو شهر وسنة بعد سنة. وكان يسهر دوماً، في عمله هذا، على الحصول على شرعية الجمعية الوطنية الفرنسية بغية دخول التغييرات من باب القانون وليس فقط من باب العنف المسلح. وقد تميّزت الثورة الفرنسية عن سواها من التجارب المماثلة عبر العالم، لاحقاً، بهذه الميزة بالذات.

أما النبالة التي كانت قد غادرت البلاد على وجه السرعة، بعد 1789، فكانت تعتمد على بروسيا والنمسا ولاحقاً على إنكلترا. كما أنها كانت تعتمد، في الداخل، على عدد من الأوفياء وخصوصاً على الإكليروس الفرنسي.

بقيت هذه المعارضة الإيديولوجية معارضة سياسية. وكان ملك فرنسا المخلوع يحاول إبقاءها نشطة من خلال اتصالات سرية كان يجريها مع الخارج. كما أن الدستور الفرنسي الجديد كان قد حفظ له مكانته إذ اعتبره «ملك الفرنسيين»، بدل

(5) l'Ancien Régime.

الملك المطلق الصلاحيات كما كان الأمر سابقاً. لكن هذه المعارضة قد تحوّلت إلى العمل العسكري بعد قطع رأس لويس السادس عشر، فبدأت الحرب الأهلية الفرنسية، على صعيد واسع، مع الحركة المعروفة بحركة الڤاندي (Vendée)، وهي منطقة ريفية فرنسية محافظة، شمال غرب البلاد، شكّلت معقل الملكيين الذين قادهم كاتولينو Cathelineau ثم لاروشجاكلين La Rochejaquelein.

ففي تاريخ الأول من آب/أغسطس 1793، أعلنت الجمعية الوطنية الفرنسية قرارها الصريح بـ «تدمير منطقة الڤاندي».

وقد استُكمِلَتْ فصول هذه الحرب الأهلية الفرنسية مع قتال طويل آخر وقع بين قوات الثورة، المتمركزة في باريس، وبين قوات أهل منطقة طولون الجنوبية، المناصرين للملك، والذين سلّموا مرفأهم للإنكليز في تاريخ 28 آب/أغسطس 1793. وكان مرفأ مرسيليا عرضة لمحاولة مشابهة ولكن فاشلة، على يد القوات الفدرالية التابعة لهذه المنطقة.

فنشطت طوال سنة ونصف، في جنوب البلاد كما في شمال غربها، حرب أهلية بكل معنى الكلمة، أضيفت فصولها إلى فصول السنوات الأولى من الثورة في العاصمة باريس والمدن الفرنسية الأساسية.

2 ـ تصوّران مختلفان وعالمان مختلفان

من الملاحظ أن الحروب الأهلية الأوروبية ـ حيث كانت قد تبلورت مجتمعات مدنية اعتباراً من نهاية القرن الثامن عشر، على الطراز الفرنسي ـ أصبحت تشهد مواجهة فريقين إيديولوجيين مختلفين، أحدهما مرتبط بنموذج المجتمع المنغلق والآخر بنموذج المجتمع المنفتح، بحسب التصنيف الذي روّجه لاحقاً كارل پوپر.

وهكذا فقد شكّلت الثورة الفرنسية وكومونة باريس والثورة البولشيفية وحرب إسبانيا مصبّ عمليات اقتتال إيديولوجي بين أنصار مجتمع منفتح، متحرّر ومساواتي، وأنصار مجتمع منغلق، قائم على التقليد السياسي والعلاقات العشائرية.

ولاحقاً، في العالم الثالث واليوم في بلدان جنوب الأرض ـ حيث المجتمعات المدنية لم تتبلور بعد ـ سوف تشهد النزاعات الأهلية اقتتالاً بين مجتمعات منغلقة تواجه مجتمعات منغلقة أخرى، دون رغبة حقيقية في الخروج من الحلقة المفرغة التي يشكّلها العنف الأهلي العشائري أو الطائفي أو الإثني.

ولكن فلنعد إلى المقارنة بين الحرب الداخلية والحرب الأهلية ـ المدنية كشكلين من الصراع المسلح بين نمطين اجتماعيين مختلفين. فالحروب الداخلية، عبر تاريخها الطويل، لم تقدّم لنا سوى نموذج أوحد يقوم على تقارع كتلتين متراصتين تتميزان بمصالحهما المادية المتعارضة. فقد شهدت حرب المئة سنة، في هذا المضمار، اقتساماً

دموياً لتركة أسرة حاكمة واحدة، موزَّعة عناصرها بين فرنسا وإنكلترا. فملك فرنسا إذّاك كان ابن عم ملك إنكلترا وقد اختلفا، إثر زواج ملكي بين الأسرتين، على مآل الإرث العقاري لليونور داكيتين الفرنسية، زوجة الملك الإنكليزي. فالمشروع الحربي، والذي قام 116 سنة في الواقع، تمحور حول تناقض في ملكية عقارية ليس إلاّ.

كما قامت حرب الثلاثين سنة، في ألمانيا، على معادلة مشابهة، إذ تواجهت فيها مصالح الأمراء العقارية والسياسية مع مصالح الأمبراطور الجرماني، دون بروز تناقض إيديولوجي بالمعنى الحقيقي للكلمة. فقد تسبّبت هذه الحرب بإعادة توزيع مغانم السلطة على أهل السلطة التقليديين (من أمراء ونبلاء) دون أن تمسّ أو تدمّر جوهر المعادلة السياسية القائمة.

أما مع الثورة الفرنسية فنلاحظ حدوث تبديل إيديولوجي أساسي في معادلة السلطة، بالعنف المسلّح. بحيث ننتقل من تعارض مصالح الحروب الداخلية القديمة إلى التناقض الإيديولوجي الخاص بالمجتمعات الحديثة. فالحرب الأهلية المستمدّة نسيجها من المطلب المدني لن تقوم بعد الآن، عند الفريقين، على حمل السلاح من أجل الدفاع عن ملك أو أمير، بل من أجل فرض دستور جديد، أي رؤية سياسية واجتماعية جديدة، مبنيّة على أساس المبدأ الديمقراطي.

لذلك ستكون القطيعة، في هذا النموذج الجديد، عمودية، والمجتمع مقسوم إلى وحدتين اثنتين ذات المصالح الإيديولوجية المتناقضة.

وهذا ما سوف يسوّق مفهومين جديدين للعنف. فالعنف الناتج عن الحروب الداخلية، في الغرب، كان عنفاً شاملاً وأعمى، إذ كانت جيوش الملك والأمير تغتصب أراضي وممتلكات الخصم، دون تمييز بين فئة اجتماعية وأخرى. ونذكر هنا أن أحد أشكال حرب المئة سنة كان يقوم على غزوات الفرسان الإنكليز Chevauchées، الممتدة على عرض يتراوح بين 5 و10 كلم، والتي كانت تدمر وتحرق القرى الفرنسية عن بكرة أبيها، بعد نهبها، بشكل عشوائي.

أما العنف الثوري الذي ساقته الثورة الفرنسية فنمط جديد من العنف يقوم على محاولة تطهير العنف من عشائريته ومن عشوائيته ببنائه على أسس إيديولوجية وفكرية. فالمحاكمات قد رافقت مسار العنف السياسي إبان الثورة الفرنسية. صحيح أن هذه المحاكمات بدأت صورية بعض الشيء، إلا أنها سرعان ما تطورت وأصبحت شديدة الرصانة، بحيث إنها طالت، بعد فترة، رموز الثورة أنفسهم، كروبسبيار على سبيل المثال وليس الحصر. ولم يشذّ عن هذه القاعدة سوى القمع المنهجي والشامل الذي تعرضت له منطقة ڤاندي.

غير أن القاسم المشترك للعنف السياسي المواكب للحروب الداخلية القديمة والعنف الثوري والإيديولوجي الذي أدخلته الثورة الفرنسية كان العنف العسكري بشكل

أساسي. بحيث إن روبسبيار، أبرز قادة الثورة الفرنسية، لم يتورّع في فترة معينة عن تنظير الإرهاب La Terreur كوسيلة رئيسية من وسائل تحقيق المشروع الإيديولوجي الخاص بالثورة الفرنسية.

بيد أننا نذكر هنا أن هذا العنف المسلح، في نموذج الحروب الداخلية القديمة، كان دوماً حكراً على نبالة السيف وأهل البلاطات. ولم يتمكن الشعب حينذاك، ولو لمرة واحدة، من اكتساب شرعية واستقلالية العمل السياسي المسلح. بل إن هذا الأخير بقي دوماً، في الحروب القبلية والفيودالية، امتيازاً مطلقاً لطبقة الخاصة.

أما الحرب الأهلية الثورية الفرنسية فقد روّجت، بين 1789 و1799، عنفاً من طراز جديد، حيث كان يُحكم على الناس من خلال أفكارهم. لم يعد الاقتتال الأهلي قائماً من أجل الدفاع عن امتيازات طبقية أرستقراطية أو نبيلة، بل أصبح يتمحور حول حقوق اجتماعية ومدنية، ديمقراطية وأممية (مع اعتماد شرعة حقوق الإنسان الأولى، في الجمعية الوطنية الفرنسية، في 26 آب/أغسطس 1789).

فالعنف غدا هنا أداة سياسية ارتقائية، تحاول الفعل في أشكال الوعي السياسي ماتفعله العقيدة الدينية في حقل الوعي الإيماني. كان الهدف من نظرية الإرهاب التي وضعها روبسبيار، إذّاك تطهير الأفكار من خلال إخضاعها للعنف المسلح، تماماً كما كانت تفعل محاكم التفتيش الكاثوليكية إبّان القرون الوسطى الأوروبية.

وبينما كانت أهداف العنف الديني المسلح في هذه المحاكم تقوم على تحقيق رسالة إيمانية مفترضة، كان العنف المسلح الثوري، الفرنسي، يغرس جذوره في رسالة تقدمية مفترضة. وقد تبنّى لاحقاً، خلال القرن العشرين، الماركسيون ـ اللينينيون هذه النظرية التي أطلق عليها اسم «العنف الثوري».

فالحق الذي غدت تقوم عليه أعمال العنف المسلح الثوري، بين عامي 1789 و1799، كان يقوم، نظرياً وعملياً، على ما ينصّ عليه الدستور، لا على إرادة ملوك وأمراء كما كان يحصل في السابق. فالعنف الثوري عنف قانوني بمعنى أنه يستند إلى شريعة وضعية أقرها برلمان شعبي يمثل أبناء الوطن ككل. أما العنف المسلح القبلي أو الفيودالي الذي كان معتمداً قبل ذلك فكان يقوم على الحق الفيودالي، المطلق وغير الديمقراطي كونه يقوم على سلسلة امتيازات متلاصقة ومتناسقة.

فالمجال الصراعي غدا يقوم، مع الثورة الفرنسية، على قاعدة إيديولوجية وعلى مفهوم للقانون الاجتماعي مختلف تمام الاختلاف مع ما كان معتمداً في النظامين القبلي والفيودالي.

فالعنف الثوري الفرنسي، ذو الحبكة الشعبية والديموقراطية، كان يطمح إلى تغيير فرنسا والعالم أجمع، في إطار حركة أممية مثالية شديدة الطوباوية.

كان العنف الأرستقراطي يدافع ـ بصعوبة ـ عن النظام القديم. أما الثوّار فكانوا

يناضلون، من ناحيتهم، لتحقيق التغيير. ولهذا السبب بالذات بات التناقض الإيديولوجي بين المشروعين كاملاً. فالسباق نحو التغيير، أو نحو عرقلته، كان يقوم على صعيد الحياة اليومية وفي التفاصيل كافة. وهذا ما لاحظه مفكر فرنسي آخر قال:

«إن تغيير الحياة والعالم يفترض إبداعاً جماعياً يومياً لمجموعة تاريخية جديدة موجودة في الزمان، تربط تاريخ الأمس بتاريخ اليوم وبأحداث المستقبل. فالمشروع الثوري هو، من هذا المنطلق، استشفافاً لعالم جديد وإمساكاً بحيثيات الحياة اليومية الراهنة. علماً أن لا تعارض بين الطابع اليومي والطابع الإرتقائي للمشروع الثوري، فهما وجهان لواقع واحد»[6].

فقد حكم السباق نحو التغيير زمن العنف الثوري بين 1789 و1799، بحيث إنه تمّ التعامل مع هذا العنف من منطلق ثنائي، راهن وارتقائي على حد سواء. وهذا ما سوف يطلق عليه تسمية «حرق المراحل» في النظرية الماركسية ـ اللينينية التي شهدت النور لاحقاً.

يبقى أن العنف السياسي قد اكتسب، مع الثورة الفرنسية، بُعداً جديداً يتمثّل في ارتباطه بمنظومة إيديولوجية جديدة تقوم على معاداة الخصم على أساس فكري ودستوري، وليس على أساس انتمائه إلى كتلة عامة مناطقية أو إثنية أو عشائرية.

3 ـ الأمة ضد الدولة

إحدى ثوابت الحرب الأهلية تكمن في التصدّي العسكري للدولة. وقد تميّزت الثورة الفرنسية بأنها شهدت وقوف الأمة ضد الدولة.

فاعتباراً من مطلع تموز/يوليو 1789 نشب الاقتتال الدموي بين شخصيتين معنويتين من أجل الفوز بمقاليد السلطة. فبدأ الصراع بين الشعب ومناصري النظام الملكي. علماً بأن هذا الصراع كان يقوم على منطقين مختلفين وبإيديولوجيتين متعارضتين.

فإيديولوجيا الملكية، كانت في السلطة وكانت تمثّل إيديولوجيا الدولة. ولذلك، وبغية التغلّب عليها، كان على الشعب أن يثور عليها وعلى الدولة على حدّ سواء. وهذا ما حصل فعلاً في 14 تموز/ يوليو 1789 حيث خرج الثوار إلى الشارع وعدّلوا المعادلة السياسية والمعرفية القائمة، مسقطين البنيان المؤسساتي الذي كانت تقوم عليه الدولة الملكية. وبسيطرة الشعب على مؤسسات الدولة، بعد هذا التاريخ، ازدادت مسؤولية مسؤوليه وقيادييه الذين أُلقيت على أكتافهم مسؤوليات جديدة، غير خطابية وغير تحريضية.

وقد قام الشعب الفرنسي إذّاك ضد الدولة ولكن من دون أن يعمد إلى تدمير

(6) André - Clément DECOUFLÉ: **Sociologie des révolutions,** P.U.F., 3e éd., Paris, 1983, p. 41.

مؤسساتها. بل سيطر مسؤولوه على هذه المؤسسات بغية إعادة تأهيلها ديمقراطياً. فأصبح بعدها المواطن، كشخصية قانونية ومعنوية، عماد الدستور الجديد، حالاً مكان الملك. فغادر الملك المكانة التي كان يحتلها في الدولة السابقة، والتي كانت «دولته» بحسب التحديد الخلدوني لهذا المصطلح، وحلّ مكانه «المواطن».

وبذلك شهد الاجتماعي قفزة نوعية لافتة، حيث إنه دخل بقوة وبحزم إلى داخل بنيان الدولة بهدف تحويلها من دولة رعايا إلى دولة مواطنين. وهذا ما يلاحظه أيضاً الفرنسي فرانسوا فوريه الذي كتب:

«كل شيء بفضل الثورة، ينقلب على الدولة، ولصالح المجتمع. حيث إن الثورة تسلّح المجتمع وتنزع السلاح من أيدي الدولة. وهذه حالة استثنائية تفتح أمام الاجتماعي فسحة من النمو كانت في السابق مغلقة أمامه»(7).

فالفريق الثوري قد عمد حينذاك إلى عمليتين متلازمتين: فمن ناحية يقوم بتفكيك الآلة العسكرية التابعة للدولة السابقة، ومن ناحية أخرى يعيد تأهيل مؤسسات الدولة السابقة إيديولوجياً. وفي هذا السياق يتضح أن تدمير سجن لاباستيل، في 14 تموز/يوليو 1789، هو عمل سياسي ورمزي في آن، إذ إنه كان يعني نهاية الاستبداد الملكي.

غير أن أهم من سقوط سجن لاباستيل، المخصص للسجناء السياسيين، جاء وضع واعتماد الدستور الجديد، في أيلول/سبتمبر 1791 ليعلن فعلياً عن قيام دولة جديدة، ذات المرتكزات الديمقراطية والشعبية. وبذلك حلّت نهائياً في البلاد الشرعية الديمقراطية، الوضعية، مكان الشرعية الملكية السابقة التي كانت تقوم على أساس إلٰهي، بحسب ما كانت تدّعيه.

وفي هذا الإطار، في حيّز المثاليات الرمزية، أصبح واجب الدولة الديمقراطية الجديدة، تأمين سعادة المواطنين، لا رفاهية الأسرة الحاكمة وروّاد البلاط الملكي. فالعدالة الاجتماعية الجديدة سوف تقوم على المساواة بين أبناء الوطن كافة، الأمر الذي يمحو ـ على الأقل نظرياً ـ الفروقات القائمة بين الطبقات ويعتمد، كبديل عنها، المجتمع الموحّد الحقوق والواجبات.

وقد أعطت شرعة حقوق الإنسان هذا البُعد المساواتي الخاص بالثورة الفرنسية بُعداً أممياً شاملاً.

فبعدما قام شعب الأمة ضد الدولة الملكية السابقة، أرست الثورة الفرنسية، بسلسلة مجهودات متواصلة، أسس الدولة الديمقراطية الحديثة، مبدّلةً بذلك مدار النشاط السياسي باتجاه مختلف وجديد. وهذا ما أعطى الثورة الفرنسية الحجم التاريخي الذي تُنعت به عند المعلّقين كافة، أكانوا من مناصريها أو من المناوئين لها.

(7) François FURET: op. cit., p. 47.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1792 أُنشِئَتْ في فرنسا الجمهورية. وهذه الكلمة، بالفرنسية، مشتقة من كلمتين باللغة اللاتينية تعني، مجموعة، الشأن العام. أي أن مهمة النظام الجديد هي الاهتمام بالشأن العام.

وبذلك تحوّلت الدولة في فرنسا، من دولة المُلك، أي من دولة العصبية ومصالح الملك على نحو ما كان قد وصفه ابن خلدون في **مقدمة كتاب العبر**، إلى دولة المجتمع ككل. فانتقلت الدولة بفضل الثورة الفرنسية من صيغة طبقية محصورة، لا يفيد منها سوى أصحاب الألقاب النبيلة، إلى صيغة أوسع وأشمل هي دولة الأمة الفرنسية ككل. وقد شكّلت دولة الشعب الجديدة هذه قطعاً إبستمولوجياً مع ما كان معروفاً من قبل في سياق الحياة السياسية عند الشعوب جمعاء.

فالدولة، مع ولوج عصر الجمهورية، قد اتسمت، لأول مرة في تاريخ البشرية، بالجوهر الاجتماعي الثابت والأصيل[8].

وعلى الرغم من أن هذه الولادة الجديدة قد رافقها الكثير من سفك الدماء، فإنها أفضت بالبشرية إلى استشراف عصر جديد قلباً وقالباً.

من مميزات الثورة الفرنسية أيضاً أن المجال الاجتماعي قد احتل تدريجاً كلّ الحقول، وعلى رأسها الحقل السياسي. فكل أشكال التعبير أصبحت اجتماعية، بما فيها مداولات ومناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية التي غلب على جلساتها الهم الاجتماعي لدرجة أنه طغى على الهم السياسي.

ففي إطار الجمعية الوطنية كانت الأمور المطروحة على شكل قضايا وطنية ملحة، على سبيل الذكر لا الحصر، مسألة الزواج المدني، مسألة الأقليات، مسألة حق النساء بالاقتراع، مسألة رواتب الوظائف الإدارية الرسمية، مسألة توحيد الأوزان والمقاييس على امتداد الأراضي الفرنسية، مسألة التعليم الإلزامي، إلى ما هنالك من أمور أصبحت اليوم من ثوابت حياتنا الاجتماعية والسياسية المعاصرة.

فالوعي الاجتماعي كان يلف إذّاك الحقول كافة (الثقافية والأخلاقية والاقتصادية) ويطرح المسائل ثنائياً وبإلحاح: هل أنتم مع المساواة المدنية والاجتماعية أم مع امتيازات وحقوق يستفيد منها، بشكل أناني، أبناء الطبقة الأرستقراطية والنبلاء؟

وفي كل مرة كان ممثلو الأمة، في الجمعية الوطنية، يصوّتون لصالح الحريات الديمقراطية ومزيد من الحقوق الاجتماعية.

وهكذا نشأ مفهوم دولة الرعاية l'Etat Providence الذي حل مكان دولة المُلك، الخاصة والحصرية، التي كانت قائمة في زمن النظام الملكي السابق. وما زالت فرنسا تحنّ إلى هذا النموذج، غير قابلة باستبداله، على الرغم من الضغوطات الأميركية الكبيرة،

---

(8) الشأن + العام = res - publica = rébulbique.

بدولة الخصخصة حيث من المفروض أن يشتري خدماته بما له، لا أن يتوقع من دولة الرعاية أن تؤمنها له.

أما مفهوم الأخوة الذي رفعته الثورة الفرنسية إلى جانب العدالة الاجتماعية والمساواة، فقد عبّر أفضل تعبير عن التناقضات الداخلية التي كانت تعيشها الثورة الفرنسية، حيث إن هذا المفهوم الذي اشتقّه قادة الثورة الفرنسية (ومنهم لافاييت) من كتابات الأنسيكلوبيديين، أمثال جان جاك روسّو وديدرو، أوقع الانقسام الإيديولوجي بين أهل الثورة، انتفض ضده المتطرّفون (الذين عُرفوا باليعقوبيين)متسائلين: كيف يجوز أن نساوي بالمواطنية بين الفرنسيين الذين يعملون لمصلحة الثورة، داخل فرنسا، وبين الفرنسيين الآخرين، المهاجرين، والذين يتآمرون على نظام الثورة انطلاقاً من إيطاليا وبريطانيا وبلجيكا والنمسا وإسبانيا ؟

لذلك دعا اليعقوبيون إلى الاكتفاء باستخدام هذا المصطلح السياسي بالنسبة إلى فرنسيي الداخل، مستثنين من هم في الخارج، على الرغم من حملهم للجنسية الفرنسية. فالتمييز، هنا، جاء إيديولوجياً. حيث إن الأخوّة، كمفهوم سياسي، لم تكن من حق الجميع، بل فقط من حق أولئك الذين يناصرون النظام السياسي الثوري القائم في البلاد.

وهذه الحصرية، الإطلاقيّة على نحوٍ ما، كانت تشبه في طويّتها الفرز الإيديولوجي والسياسي الذي كان يقيمه النظام الملكي سابقاً تجاه رعاياه، حاجباً عنهم الحقوق وفارضاً عليهم الواجبات، من دون ترك الحرية للمواطنين باختيار هذا أو ذاك من المواقف.

غير أن هذا التشدد الإيديولوجي لم يلقَ استحساناً، الأمر الذي اضطر اليعقوبيون إلى الاكتفاء باستخدامه في أنديتهم الحزبية. فعضّ هؤلاء الثوار على الجرح وصمّموا شعاراً لأنديتهم كُتِبَ عليه: «Fraternité ou la Mort»، أي «الأخوّة أو الموت»، مبطّنين موقفهم العدائي تجاه الأخوّة بالمعنى العام للكلمة والذي كانت الثورة الفرنسية ككل قد ضمّنته، بحكمة، إلى شعاراتها الأساسية.

مخاض الثورة الفرنسية كان عسيراً وولادة الحداثة السياسية، على يدها، كانت ولادة صعبة للغاية. تأرجحت الثورة الفرنسية بين الإصلاح الجذري لمقومات الحياة السياسية في البلاد وبين الحرب الأهلية (التي انزلقت إليها مراراً). لكن المحصلة العامة، في ما يتعلق بجانب المعرفة السياسية، هو أن عنصراً جديداً قد دخل بعدها في تكوين كل الحروب الأهلية، وهو عنصر الإيديولوجيا، أكان من خلال البلاغ رقم 1، أم من خلال برنامج سياسي معارض، أم من خلال مشاريع حزب راديكالي ينتفض على السلطة، في إطار دولة ملكية أو في إطار دولة جمهورية، لا فرق.